في البلدان التي تأثرت « بالنزاع » (!) الذي دارت رحاه في الاونة الاخيرة ، ولتقديم توصيات للجنة تمكنها من وضع برنامج مترابط شامل يرمي الى مـــا يلـــي :

١ ــ تمكين الحكومات المعنية بالامر من القيام بالاجراءات وبرامج التنميـــة اللازمة للتغلب على الازمة الاقتصادية التي خلقها النزاع ٠

ب ــ تيسير عودة اللاجئين وتوطينهم واستردادهم مكانتهم الاقتصاديـــة والاجتماعية ودفع التعويضات لهم ٠٠ وذلك في سبيل ادماجهم في حياة المنطقة الاقتصادية على اساس الاعتماد على النفس في اقصر وقت ممكن ٠

ج ــ اقامة الاوضاع الاقتصادية التي من شأنها ارساء قواعد الســـــلام والاستقرار في المنطقـــة ٠

(٢) تأمر بعثة التحقيق الاقتصادي بأن تضمن توصياتها خطة عملية لتنفيذ البرامج الموصى بها ، وتقديرا تقريبيا لنفقات هذه البرامج ، وتوصيات بأساليب تغطية هذه النفقات » (٥) ٠

وقد جاء في البند (٣) « و ــ دراسة موضوع التعويض على اللاجئين عـن املاك اولئك الذين لا يعودون الى ديارهم (!) وعن الخسائر والاضرار اللاحقة بالممتلكات ، بالاشارة بصورة خاصة الى الصلة القائمة بين مشاريع الاسكان المقترحة وهذه التعويضات » (٦) ٠

وبدورها قامت بعثة التحقيق الاقتصادية (المعروفة بلجنة كلاب) ، برفـــع تقرير اولي في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٩ وتقرير نهائـــي في ٢٨ كانـــون اول ١٩٤٩ ٠ وقد جاء في مقدمة التقرير الاولي ، الذي يتجاهل الطابع السياســي للمشكلة الفلسطينية ويركز على الطابع الاقتصادي الناجم عن تهجير واقتلاع الفلسطينيين ما يلي : « اقرارا منها بأن شقاء اللاجئين هو في آن واحد أحـــد اعراض عدم الاستقرار الاقتصادي وسبب من اسبابه (!) ، فان البعثة توصي في هذه التقرير الاولي بأن يصار الى اتخاذ اجراءات من شأنها وضع برنامـــج للاشغال العامة المفيدة والتي تعمل على توفير فرص العمل للاجئين القادريـــن على العمل ، وذلك كخطوة اولى نحو استرداد مكانتهم ، وبأن يصار في الوقت عينه الى الاستمرار في تقديم الغوث طوال السنة القادمة للاجئين المعوزين ٠

وان الغرض من هذه التوصيات هو تلطيف (!) حدة الازمة بواسطة العمـل البناء ، وتنقيص مدى مشكلة الفلسطينيين وضبطها (!) ضمن حدود تستطيـع فيها حكومات الشرق الادنى ان تتحمل ما تبقى من مسؤوليات تجاههم ٠٠ ان العقدة القائمة في العلاقات بين اسرائيل والبلدان العربية « تمنع الوصول الى حل سريع لقضية اللاجئين عن طريق العودة او الاسكان على نطاق واسع » ٠